# الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات

الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي

طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها

موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته

وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:

قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين

مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

No.:
Date:

الرقم: ب ت ٥٧٤٤/٤
التاريخ: ٢٠٢١/٩/٦

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ والملحقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د. حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني



إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

# الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد ( ١٧ )
السنة الثالثة المجلد الثالث
جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ – تشرين الأول ٢٠٢٥ م

# الذكوان البيض

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

# الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ - تشرين الأول ٢٠٢٥م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

# دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام( Word office) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم ( A4 ).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط ( Times New Roman ) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم )

أو البريد الإلكترونيّ:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq ) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

## محتوى العدد (١٧) المجلد الثالث


| ت | عنوانات البحوث | اسم الباحث | ص |
|---|---|---|---|
| ١ | التعريف بالحاكم الجشمي وتفسيره التهذيب ومكانته العلمية . | أ.د. مهند محمد صالح عطية<br>الباحث:أحمد نجم عباس | ٨ |
| ٢ | أثر استراتيجية الحالات المصغرة في تنمية المهارات القرائية لدى طلاب الصف الأول المتوسط | أ.م.د.احسان عدنان عبد الرزاق | ١٦ |
| ٣ | مدرسة الحكمة المتعالية عند صدر الدين الشيرازي | أ.د. زينه علي جاسم | ٣٢ |
| ٤ | القيمة والمعيار: قراءة في رؤية اليوسف للشعر ووضائفه«مقال مراجعة» | م. د. زينب ميثم علي | ٤٠ |
| ٥ | النموذج الصالح في الثقافة الإسلاميّة «مقال مراجعة» | م. د. نورا حسين علي | ٤٦ |
| ٦ | تطور الذكاء الاقناعي عند المراهقين | م. د. محمود محمد طالب | ٥٢ |
| ٧ | التكرار ودوره في ترسيخ الذاكرة الشعرية في قصيدة (تاريخ الدموع)للشاعر مهدي النهيري | م.د.سندس عبد الكاظم جاسم | ٦٨ |
| ٨ | العمل التطوعي ودوره في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات الريفية دراسة ميدانية في محافظة بغداد | الباحثة: ساره محمد يوسف<br>أ. د. ميسم ياسين عبيد | ٧٦ |
| ٩ | الحصانة النفسية وعلاقتها بالرفاهية النفسية لدى طلبة الجامعة | م. م. رسول شاهين جمال<br>أ.م. د.أحمد عجيل ياور | ٩٢ |
| ١٠ | التحوّل بين أبنية صيغ الأسماء في اللغة العربية | أ.م.د. علي سامي أمين | ١٢٠ |
| ١١ | بلاغة الاقناع اللغوي لجملة الاعتراض في الخطاب القرآني | م. د. محمد جاسم حنون | ١٤٢ |
| ١٢ | سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع العراقي وعلاجها في ضوء الفكر الاسلامي (السهر) انموذجاً «دراسة علمية» | م. لمياء صاحب مشكور<br>م. م. نغم يحيى ناجي<br>م. م. ايناس عبد الرحمن زايد | ١٥٨ |
| ١٣ | تطور الطاقة الكهربائية في الدولة العثمانية، محطتي طرسوس وسيلاه تار اغا نموذجاً ١٩٠٢_١٩١٤م | م.د علي إسماعيل زيدان<br>م. غدير خليل عبد الأمير | ١٧٢ |
| ١٤ | دورالإرادة في تحديد القانون الواجب التطبيق في العقود الدولية. | همام ستار صادق<br>أ.د. مهدي مرداشي | ١٨٢ |
| ١٥ | التوثيقات الرجالية وأثرها في الترجيح بين الأخبار المتعارضة | م. م. شذى عبد الأمير عبد الله | ١٩٢ |
| ١٦ | قياس الكفاءة الادارية لمديري الاشراف التربوي في ضوء بعض المتغيرات | م. م. اسماء جليل عباس | ٢٠٤ |
| ١٧ | الانفاق الاقتصادية للدولة الفاطمية | م. م. هناء عطية تعبان | ٢١٨ |
| ١٨ | تسميات النجف وقبر أمير المؤمنين(عليه السلام)دراسة من الناحية التاريخية والأثرية | م. م.أحمد عبد الكاظم محمد | ٢٣٠ |
| ١٩ | استراتيجيات التعلّم القائم على الألعاب الرقمية في تعزيز الطلاقة الحسابية لطلبة المرحلة المتوسطة | م. م. حميد محمد عبد الله | ٢٥٠ |
| ٢٠ | الثورات العربية وتأثيرها على مصر من ٢٠١١ م الى ٢٠٢٠م. | م. م. رحاب حسن عبد | ٢٧٠ |
| ٢١ | التدافع في القرآن الكريم والسنن الربانية | الباحث: مصطفى محمد ذياب | ٢٨٦ |
| ٢٢ | ألفاظ المنع والعطاء في القرآن الكريم | م. م. انتصار محمد رضا محسن | ٢٩٤ |
| ٢٣ | أدبيّة النصّ القرآنيّ دراسة في البنية الإيقاعية والتصويرية والقصصية | م. م.محمد حمزة عبد الواحد<br>أ.م.د. سرى سليم عبد الشهيد | ٣١٠ |
| ٢٤ | حكم الجزية والأمان عند الإمامة | م. م. ولاء علي حسين | ٣١٨ |
| ٢٥ | المملكة العربية السعودية ودور شركات النفط في التطورات الحديثة فيها | م. م. نور صفر سايه خان | ٣٢٨ |
| ٢٦ | هيكل السلطات في الدولة الإسلامية: دراسة تاريخية وتحليل وظيفي | م. م. غياث خالد منفي | ٣٤٠ |
| ٢٧ | أنماطُ الشَّخصيّة وتحولاتها في روايةِ أرض زيكولا« قراءة في البنى النفسية والدلالية» | م. م. إيمان صاحب كطافه | ٣٥٦ |
| ٢٨ | The Intersection of Language and Artificial Intelligence: Implications for Linguistic Diversity | Lecturer Ahlam Abdulrazzaq Thiab Al-Dulaimi | ٣٦٨ |
| ٢٩ | The Role of Applied Linguistics in Translation Studies : Challenges and innovations | Researcher:Shrouq Shahab Ahmad | ٣٨٤ |
| ٣٠ | The Translation of EmotionallyCharged Language in Arabic News Reports into English: A Functional Translation Approach | Assistant lecturer: Sara Abdulsalam | ٤٠٦ |

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد ( ١٧ ) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

# التوثيقات الرجالية وأثرها في الترجيح بين الأخبار المتعارضة

م. م. شذى عبد الأمير عبد الله
جامعة الكوفة/ كلية الفقه

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد ( ١٧ ) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

المستخلص:
للتوثيقات أثر كبير في الترجيح بين الاخبار المتعارضة ففي كل العلوم الرجالية، ينظر الرجاليين الى سند ومتن الروايات الواردة عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الطاهرين(عليهم السلام)، فاذا وجد تعارض بين روايتين أو أكثر يسعون الى رفع ذلك التعارض من خلال التحري عن اسباب التعارض مثل: (الأسباب المتعلقة بالمنهج النقدي من حيث التشدّد والتساهل، او لأسباب متعلّقة بالراوي نفسه الذي تحمل الرواية، أو الأسباب المتعلقة بظهور الكلام)، ولكل له علاجه من خلال العرض على كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله)، او من خلال معرفة أحوال الرجال الذين نقلوا الحديث الشريف، والترجيح بين تلك الاخبار المتعارضة.فمن خلال هذا البحث الذي يهدف الى بيان أثر التوثيقات الرجالية في ترجيح الاخبار المتعارضة، يسعى الباحث الى بيان مفهوم التعارض، ومن ثم أنواع واقسام التعارض، وطرق العلماء في معالجة التعارض، ثم من بعد ذلك يذكر بعض التطبيقات في الاخبار المتعارضة وبيان الطريقة المثلى لرفع التعارض من خلال الترجيح بين الروايات، من خلال صفات الرواة وغيره.
الكلمات المفتاحية: التوثيق، الرجاليين، التعارض، الاخبار، الترجيح.

**Abstract:**
Testimonials have a significant impact on determining the validity of conflicting reports. In all the sciences of hadith, scholars of hadith examine the chain of transmission and text of the narrations transmitted from the Prophet (peace be upon him) and his pure family (peace be upon them). If a conflict is found between two or more narrations, they seek to resolve the conflict by investigating the causes of the conflict, such as: (reasons related to the critical approach in terms of strictness and leniency, or reasons related to the narrator himself who carries the narration, or reasons related to the apparent meaning of the statement). Each has its own treatment, through examining the Book of God and the Sunnah of His Messenger (peace be upon him), or by examining the circumstances of the men who transmitted the noble hadith.
Through this research, which aims to demonstrate the impact of hadith authentications on determining the validity of conflicting reports, the researcher seeks to clarify the concept of conflict, then the types and categories of conflict, and the methods scholars use to address conflict. Afterwards, he discusses some applications of conflicting reports and explains the optimal method for resolving conflicts by determining the validity of narrations, based on the characteristics of the narrators and other factors.
Keywords: documentation, men, contrast, news, preference.

المقدمة::

موضوع الدراسة: تتمحور الدراسة حول بيان مفهوم التوثيقات الرجالية وأثرها المباشر في معالجة التعارض بين الأخبار الحديثية.

أهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه علم الرجال في حفظ السنة وفهم آليات الترجيح بين الأخبار، وبيان قيمة التوثيقات العامة والخاصة في حل الإشكالات الروائية.

أسئلة البحث:

١. ما المقصود بالتوثيقات الرجالية؟

٢. ما الفرق بين التوثيق العام والتوثيق الخاص؟

٣. كيف يُسهم التوثيق في رفع التعارض بين الأخبار؟

فرضيات الدراسة:

١. التوثيقات الرجالية تمثل أداة مهمة في الترجيح بين الأخبار المتعارضة.

٢. التوثيق العام لا يقل أهمية عن التوثيق الخاص في بعض المواطن.

٣. يُسهم التوثيق في رفع التعارض بين الأخبار من خلال العرض على القرآن الكريم، والسنة الشريفة، مع الاخذ بنظر الاعتبار أخبار الثقات من الرجال.

منهجية الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي لمفاهيم التوثيق العام والخاص، المنهج المقارن بين آراء الرجاليين والأصوليين، المنهج التطبيقي عبر نماذج من الأخبار المتعارضة.

المبحث الاول: أهم مفردات العنوان في اللغة والاصطلاح.

المطلب الاول: التوثيقات في اللغة والاصطلاح:

أولاً: التوثيقات في اللغة: وهو مصدر مشتق من (وثق)، والثِّقَةُ مصدر قولك وَثِقَ به يَثِقُ بالكسر فيهما وثاقةً وثِقَةً ائتمنه وأنا واثِقٌ به وهو موثوق به وهي مَوثوقٍ بها وهم موثوق بهم، وتوَثَّق في أَمره مثله ووَثَّقْتُ الشيء تَوْثِيقاً فهو مُوَثَّق والوَثِيقة الإحكام في الأمر. (الافريقي، ابن منظور، ١٠/ ٣٧١.، ١٤١١هـ)

ثانياً: التوثيقات في الاصطلاح: هو بيان ما يثبت أن الرواة تحريهم الدقة والأمانة في النقل والرواية والنقد قد بلغ الغاية والمنتهى، أو بخلافه. (صمدي، ص٣٢.، ٢٠١٩م).

والتوثيق: يعني توثيق الراوي وصفُه بأنه ثقة، ويقسم الى: تام، ومطلق؛ فالتوثيق التام: أي الوصف بالمرتبة العالية أو الكاملة من التوثيق. والتوثيق المطلق: أحياناً يراد بها التوثيق التام، وأحياناً يراد بها توثيق الراوي في كل شيوخه وليس في بعضهم دون الآخرين. (محمد خلف سلامة، ٢/ ٣٧٢، ٢٠٠٧م).

المطلب الثاني: الترجيح في اللغة والاصطلاح:

أولاً: الترجيح في اللغة: يأتي الترجيح من الفعل الثلاثي(رجح) « رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتّى مال. ورَجَحَ الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وحِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ بصاحبه. (الفراهيدي، ١/ ١٨٢، بلا)».

ثانياً: الترجيح في الاصطلاح: الترجيح عند ذوي الاختصاص يعني: من رجح إذا ثقل، تفضيل أحد الآراء على غيره، الترجيح في الفتوى هي ما يلي مرتبة من الاقوى إلى الاضعف: به يفتى، الفتوى عليه، الاصح، الصحيح، المختار، الاشبه. (قلعجي، ص١٢٨، ١٩٨٨م)

وقال احمد فتح الله: الترجيح: جعل الشيء يرجح، يثقل، ويميل (ينزل) إلى جهته، أو اعتبار الشيء مرجحا أو محتملا. (احمد فتح الله، ص١٠٦، ١٩٩٥م)

المطلب الثالث: التعارض في اللغة والاصطلاح:

أولاً: التعارض في اللغة: عرف ذوي الاختصاص التعارض في اللغة فقالوا:

١– التعارض: مصدر تعارض الشيآن: إذا تقابلا وتناقض، وتعارض الادلة: إثبات أحد هما ما نفاه الاخر، تعارض البينات: أن تشهد إحداهما بما نفته الاخرى أو العكس. (قلعجي، ص١٢٤، ١٩٨٨م)

٢– التعارض: مصدر تعارض، تعارض البينتين: أن تشهد إحداهما بنفي ما أثبتته الاخرى، أو بإثبات ما نفته، في الكلام: أن يكون له وجهان من صدق وكذب، أو ظاهر وباطن. (سعدي ابو جيب، ص٣٤٧، ١٩٨٨م)

ثانياً: التعارض اصطلاحاً: وعرف أهل الخبرة التعارض اصطلاحاً فقالوا:

١– «إنَّ التعارض تنافي مدلولي الدليلين على وجه التناقض أو التضاد عرضاً» أو هو: تنافي الدليلين أو الأدلة بحسب الدلالة ومقام الإثبات على وجه التناقض أو التضاد حقيقةً أو عرضاً.» (الانصاري، مرتضى، ٢/ ٧٥٠، ١٤١٤هـ).

٢– التعارض: «هو تنافي الدليلين أو الادلة بحسب الدلالة ومقام الاثبات على وجه التناقض والتضاد حقيقة او عرضا بان علم بكذب احدهما اجمالا.» (المصطفوي، ص٤٥، ١٤١٧هـ)

المبحث الثاني: انواع التوثيقات واقسامها عند الرجاليين.

تنقسم التوثيقات الى نوعين أساسيين وعدة أقسام، فالنوعين، خاص وعام، والتقسيمات متعددة وكما يلي:

أولا: التوثيقات الخاصة: وهي التوثيقات التي صدرت بنحو القضية الشخصية في حق أفراد بأعينهم، أي التوثيق الوارد في حقّ شخص معيّن، من دون أن تكون هناك ضابطة خاصة في البين (السبحاني، ٢/ ١٦، ٢٠١٩م)، كما لو قيل عن زرارة انه ثقة، او فلان أنه ضعيف.

وهناك عدة طرق لثبوت وثاقة الراوي في التوثيقات الخاصّة هي.

فالطريق الأوّل: نصّ أحد المعصومين(عليه السلام)، الطريق الثاني: نصّ أحد أعلام المتقدّمين، أما الطريق الثالث: نصّ أحد أعلام المتأخّرين.

فنص المعصوم(عليهم السلام) يقصد به؛ إذا نصّ أحد المعصومين(عليهم السلام)، على وثاقة رجل معين، فإنّ ذلك يثبت وثاقته قطعاً، وهذا من أوضح الطرق وأسماها، ولكن يتوقّف على ثبوته بالعلم الوجداني أو برواية معتبرة؛ والأوّل غير متحقّق في زماننا، إلاّ أنّ الثانية موجودة كثيراً (السبحاني، ٢/ ١٦، ٢٠١٩م)، فمثل ذلك ما رواه الكشّي بسند صحيح عن علي بن المسيب، قال: قلت للرضا(عليه السلام)، شُقّتي بعيدة ولست أصِلُ إليك في كلّ وقت، فعمّن آخذ معالم ديني؟ فقال: (من زكريا بن آدم القمي، المأمون على الدين والدنيا) (الكشي، ص٤٩٦، ١٣٤٨هـ)، وهذاما يسمى بنص المعصوم (عليه السلام) اذ نص الرضا (عليه السلام) على وثاقة زكريا بن آدم القمي.

وفي هذه الحالة يجب أن يصل التوثيق بسند صحيح ويترتب على ذلك أمران هما: (السبحاني، ٢/ ١٦، ٢٠١٩م).

الامر الأول: لا يمكن الاستدلال على وثاقة الراوي برواية نفسه عن الإمام، فإنّ إثبات وثاقة الراوي بقوله يستلزم الدور الواضح، فإذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوي، فإنّ ذلك يثير سوء الظن به، حيث قام بنقل مدائحه وفضائله في الملأ الإسلامي.

أما الامر الثاني: لا يمكن إثبات وثاقة الراوي بالرواية الضعيفة، فإنّ الرواية إذا لم تكن قابلة للاعتماد كيف تثبت بها وثاقة الراوي؟؟؟.

اما نصّ أحد أعلام المتقدّمين: فإذا «نصّ أحد أعلام المتقدّمين ك(البرقي و الكشّي وابن قولويه والصدوق والمفيد والنجاشي والشيخ)، وأمثالهم على وثاقة الراوي؛ لكنّ الاكتفاء بتوثيق واحد منهم مبني على حجّية

قول الثقة في الأحكام والموضوعات، فكما أنّ قول الثقة حجّة في الأحكام من دون لزوم التعدّد فهكذا حجّة في الموضوعات، ومنها المقام أي كون الراوي ثقة أو غير ثقة.» (السبحاني، ص١٥٩، ١٤١٤هـ)

وأما نص أحد الأعلام المتأخرين كـ(الميرزا الاسترآبادي والسيد التفريشي والاردبيلي والقهبائي و العلامة المجلسي والمحقّق البهبهاني وأضرابهم)، فإنّ توثيقاتهم مبنيّة على الحدس والاجتهاد كما تفصح عنه كتبهم، فلو قلنا بأنّ حجّية قول الرجالي من باب الشهادة، فلا تعتبر توثيقات المتأخّرين؛ لأنّ آراءَهم في حقّ الرواة مبنيّة على الاجتهاد والحدس، ولا شكّ في أنّه يعتبر في قبول الشهادة إحراز كونها مستندة إلى الحس دون الحدس، كيف؟ وقد ورد في باب الشهادة انّ الصادق (عليه السلام) قال: (لا تشهدنّ بشهادة حتّى تعرفها كما تعرف كفّك). ( الحر العاملي، ٢٧/ ٣١٠، ١٤١٤هـ)

ثانيا: التوثيقات العامة: يراد بهذه التوثيقات القضايا الكلية لتوثيق جماعة من الناس بنحو ضمني، مثل: اصحاب الاجماع كزرارة، أو وثاقة كل من (أحد ثلاثة) واحد منهم وثق لشخصه، ويمكن توثيق رواية أحد الثلاثة عنه.

والتوثيقات العامّة: هي توثيق جماعة تحت ضابطة خاصة وعنوان معيّن، ونفصل منها اربع توثيقات هي: (السبحاني، ٣/ ٢-٤، ٢٠١٩م)

أولاً: صحبة النبي (صلى الله عليه وآله)، والإمام (عليه السلام): فعدالة صحابة النبيّ ونزاهتهم من كلّ سوء هي أحد الأُصول التي يتديّن بها أهل الحديث والأشاعرة من أهل السّنّة، ولكن إثبات الضابطة(عدالة كلّ صحابيّ) دونها خرط القتاد، فإنّ الصحابة في الذكر الحكيم على صنفين:

الصنف الاول: يمدحهم ويصفهم القرآن في الآيات التالية:

الآية الاولى: تصفهم بأنهم (السابقون الأولون)، اذ قال تعالى:(وَالسّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرينَ وَالأَنْصارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسان رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) (سورة التوبة (١٠٠))

الآية الثانية: تصفهم بأنهم (المبايعون تحت الشجرة) حيث قال تعالى: (لَقَدْ رَضِيَ اللّهُ عَنِ الْمُؤْمِنينَ إِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...). (سورةالفتح (١٨).

الآية الثالثة: تصفهم بأنهم (الفقراء المهاجرون) بقوله تعالى: (لِلْفُقَراءِ الْمُهاجِرينَ الَّذينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللّهِ وَ رِضْواناً...). (سورة الحشر (٨)).

الآية الرابعة: تصفهم بأنهم (أصحاب الفتح) اذ قال تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّهِ وَ الَّذينَ مَعَهُ أَشِدّاء عَلى الْكُفّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ...) (سورة الفتح (٢٩)).

وهناك آيات اخرى نصفهم بـ(الفاسق، والمؤلفة قلوبهم، والمولون امام الكفار وغير ذلك الصفاة التي تخل بوثاقتهم وعدالتهم)، ونظير ذلك الكلام في صحابة الأئمّة(عليه السلام)، فبمجرّد الصحبة لا يلازم وثاقة المصاحب. (السبحاني، ٣/ ٥، ٢٠١٩م)

الصنف الثاني: وصنف آخر يذّمهم ويصفهم بالعناوين التالية:

الآية الأولى: تصفهم بأنهم (المنافقون) بقوله تعالى: (إِذا جاءَكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقينَ لَكاذِبُونَ) (سورة المنافقون (١)).

الآية الثانية: تصفهم بأنهم (المنافقون المختفون) بقوله تعالى:(وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلى النِّفاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُم). (سورة التوبة (١٠١))

الآية الثالثة: تصفهم بأنهم (مرضى القلوب) اذ قال تعالى: (وَإِذْ يَقُولُ الْمُنافِقُونَ وَالَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ما وَعَدَنا اللّهُ وَرَسُولُهُ إِلاّ غُرُوراً). (سورة الاحزاب(١٢))

الآية الرابعة: تصفهم بأنهم (السمّاعون للمنافقين) بقوله تعالى: (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ما زادُوكُمْ إِلاّ خَبالاً...

وفيكُمْ سَمّاعُونَ لَهُمْ وَاللهُ عَليمٌ بِالظّالِمين). (سورة التوبة (٤٧))
الآية الخامسة: تصفهم بأنهم (المشرفون على الارتداد) بقوله تعالى:(وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنّ الجاهِلِيةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ...). (سورة ال عمران (١٥٤))
الثاني: الوكالة عن الإمام((عليه السلام)): ربّما تعدّ الوكالة عن الإمام طريقاً إلى وثاقة الراوي، ويستدلّ عليه بما رواه الكُليني عن علي بن محمد، عن الحسن بن عبد الحميد، قال: شككت في أمر حاجز فجمعت شيئاً، ثمّ صرت إلى العسكر، فخرج إليَّ: (ليس فينا شكّ ولا في من يقوم مقامنا، بأمرنا، رُدّ ما معك إلى حاجز بن يزيد) (الكليني، ١/ ٥٢١، ١٣٦٣هـ).
ومِمّا يلاحظ على الاستدلال بالرواية:
١– انّ الرواية أخصّ من المدّعى، فانّ الظاهر انّ المراد الوكلاء المعروفون الذين قاموا مقام الأئمّة ـ عليهم السَّلام ـ بأمرهم، وهذا غير كون الرجل وكيلاً للإمام في أمر ضيعته أو في أمر آخر.
٢– كيف يمكن عدَّ الوكالة على وجه الإطلاق من أسباب التوثيق مع أنّ بعض الوكلاء أمثال: (علي بن حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرؤاسي)، طمعوا في الدنيا ومالوا إلى حطامها واستمالوا قوماً، فبذلوا لهم شيئاً ممّا اختانوه من الأموال، وكان عند ابن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، وعند زياد القندي سبعون ألف دينار (الطوسي، ص٢٤٠– ٢٤٦، ١٤١١هـ)، ولكن إذا كان الرجل وكيلاً من جانب الإمام طيلة سنوات، ولم يرد فيه ذمّ يمكن أن تكون قرينة على وثاقته وثبات قدمه، إذ من البعيد أن يكون الكاذب وكيلاً من جانب الإمام عدّة سنوات ولا يظهر كذبه للإمام فيعزله. (السبحاني، ٣/ ٦، ٢٠١٩م).
الثالث: سند أصحاب الاجماع: ومما قيل بشبوته في التوثيقات العامة هو وقوع شخص في سند رواية رواها أحد أصحاب الاجماع ، وهم ثمانية عشر رجلا، الاصل في دعوى الاجماع هذه هو الكشي في رجاله، فقد قال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام)، فقد أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من أصحاب أبي جعفر، وأصحاب أبي عبدالله (عليهما السلام)، وانقادوا لهم بالفقه ، فقالوا أفقه الاولين ستة: (زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الاسدي، والفضيل بن يسار) ويقال افقههم زرارة، أصحاب أبي عبدالله عليه السلام فهم: ( جميل بن دراج ، وعبدالله بن مسكان ، وعبدالله بن بكير ، وحماد بن عثمان، وحماد بن عيسى ، وأبان بن عثمان)، ويقال افقههم جميل بن دراج، وأما الستة نفر الآخرون، دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، منهم: يونس بن عبدالرحمان ، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد ابن محمد بن أبي نصر، ومحمد بن مسلم الطائفي. (الخوئي، ١/ ٤٦– ٤٧، ١٩٩٢م).
الرابع: شيخوخة الاجازة: اذ أُشتهر أن مشايخ الاجازة مستغنون عن التوثيق أن مشايخ الاجازة على تقدير تسليم وثاقتهم لا يزيدون في الجلالة وعظمة الرتبة عن أصحاب الاجماع وأمثالهم، ممن عرفوا بصدق الحديث والوثاقة.
المبحث الثالث: ماهية التعارض والاخبار المتعارضة:
أولاً: مفهوم التعارض في علم الاصول والحديث:
١– مفهوم التعارض في علم الاصول: ان مفهوم التعارض في علم الاصول يرعى فيه عدة أمور بحسب كيفية التعارض، وهي:
الأمر الاول: ان مفهوم التعارض المأخوذ في ادلة العلاج هل يشمل موارد العلم الاجمالي بكذب احد الدليلين مع عدم تنافيهما ذاتا، بحيث يكون السبب في التنافي هو العلم الاجمالي فقط، أو يختص بموارد تنافي

الدليلين ذاتا وبحسب مدلوليهما انفسهم. (الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥، ١٤١٦هـ)

الامر الثاني: «مع الالتزام بشمول التعارض لموارد العلم الاجمالي، فهل يشمل موارد تنافى اكثر من دليلين أو لا؟» (الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥، ١٤١٦هـ).

اما الجهة الاولى: «فالمدع ان يدعى اختصاص التعارض في مدلول الاخبار العلاجية بموارد التنافي الذاتي بين الدليلين بحيث يكون كل منهما بمدلوله وظهوره ينافى الاخر، دون موارد التنافي العرضي الناشئ من العلم الاجمالي الثابت من الخارج بعدم اعتبار مضمون احدهما مع التلاؤم بين الدليلين بحسب مدلوليهما وعدم المنافاة بينهما من ناحيتهما انفسهما» (الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥، ١٤١٦هـ).

الجهة الثانية: «ان ذلك ينحصر في موارد التنافي بين الدليلين فقط، إذ مع العلم بكذب احدهما نافيا للآخر فيحصل التنافي، اما في فرض التنافي العرضي اكثر من دليلين فلا يتحقق مصداق التعارض، لان كلا من الادلة لا يتكفل نفى غيره من الدليلين أو الادلة، لأن المعلوم كذبه احدهما لا غير؛ بل مفاده اثبات مدلوله وان الكاذب في الدليلين الاخرين، وبذلك تحصل المعارضة العرضية بين الاخرين عند ثبوته، وهذا ليس من مفهوم التعارض في شيء». (الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥، ١٤١٦هـ)

٢– مفهوم التعارض في علم الحديث: والمقصود به علم مختلف الحديث: «وهو العلم الذي يبحث عن الاحاديث المتعارضة، اي التي يقع التنافي بين مدلوليها، وعن كيفية علاج هذا التعارض ورفعه، لان التعارض بين الاحاديث تارة يكون مستقرا، لا تجدي معه قواعد الجمع العرفي المتعبة لعلاج التعارض غير المستقر، فيتعذر الجمع بينهما، ولا يمكن الاخذ بهما معا، ولا ترجيح احدهما على الاخر، وتارة يكون التعارض غير مستقر، فتطبق عليه قواعد الجمع العرفي لرفع هذا التعارض، إما بالتقييد أو التخصيص أو الحكومة، وهذا النوع من العلوم ضروري لكل فقيه لكثرة انتشار هذه الاحاديث في ابواب الفقه المختلفة، قال النووي في التقريب. (هذا فن من اهم الانواع، ويضطر الى معرفته جميع العلماء من الطوائف)». (الصدر، , حسن، ص ١٨، بلا).

ثانياً: صور الاخبار المتعارضة: للأخبار المتعارضة صور او اقسام، او طوائف أربع هي:

الصورة الأولى: ما دل على ان العمل بالخبر مطلقا انما يجوز فيما اذا كان عليه شاهد او شاهدان من كتاب الله.

الصورة الثانية: ما دل على هذا المضمون في خصوص الاخبار المتعارضة.

الصورة الثالثة: ما دل على ان ما خالف الكتاب او لم يوافقه زخرف او مما لم نقله او نحو ذلك.

الصورة الرابعة: ما دل على وجوب عرضها على الكتاب فما وافقه وجب اخذه وما خالفه. او لم يوافقه لزم طرحه. (البروجردي، حسين، ١/ ٣٢٧، ١٣٧٥هـ).

ثالثاً: أسباب التعارض: هناك ثلاثة أسباب رئيسة لوقوع التعارض هي:

الأَسباب العامة المتعلّقة بالعالم الرجالي، هي:

أَوّلاً: الأسباب المتعلقة بالمنهج النقدي من حيث التشدّد والتساهل.

الثاني: الأسباب المتعلّقة بالراوي نفسه.

الثالث: الأسباب المتعلقة بظهور الكلام.

الاول: الأَسباب المتعلّقة بالناقد الرجالي: ان من أهم الأسباب الراجعة إلى العالِم الرجالي نفسه التي أَسهمت في تعارض الأقوال بحق الراوي الواحد: (الموسوي، ثائر، قائد عبد المطلب، ص٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦.، ٢٠٢٢م).

١– المنهج النقدي: من حيث التشدد والتساهل، فاختلا ف النقّاد في الشدّة والوسطيّة واللين بإطلاق

الحكم على الراوي أدّى إلى اختلافهم في حال بعض الرواة.

٢- **الاجتهاد بالرأي**: اجتهاد الناقد في المفردة الرجالية يعدّ من الأَسباب الرئيسة لحصول مشكلة التعارض، فربّما يتوصل إلى نتيجة بحسب نظره واجتهاده تختلف عن النتيجة التي توصّل إليها غيره، بل قد يختلف قول الرجالي الواحد في راوٍ؛ وذلك لتغير اجتهاده الشخصي فيه.

٣- **الاختلاف العقدي**: لاشكَّ أنّ الأثر العقدي بارز وملحوظ في التقييمات الرجالية، فالتعصب للمذهب وللعقيدة منعكس بوضوح في مسألة التعارض في أقوال علماء الرجال، فالحكم على الراوي من قبل الناقد يختلف بناءً على عقيدة ومذهب ذلك الراوي، فمنهم من يمدح الراوي في حال الموافقة لمعتقده، ويذم في حال المخالفة لمذهبه.

والثاني: الأسباب المتعلّقة بالراوي نفسه هي:

١- **رواية الراوي بالمعنى دون اللفظ**: فمن المعلوم أنّه ليس كل الرواة يروون الروايات باللفظ وإنما في كثير من الأحيان ينقلون الروايات بالمعنى، وهنا قد يختلف الضبط عند الراوي، بين ما يرويه من حفظه بالمعنى وما يرويه باللفظ، فإذا نقل من حفظه أحاديث بالمعنى، قد يوقعه ذلك في الخلل والغلط، وقد تعارضت أقوال العلماء بسبب الخطأ الذي يقع فيه عند تحديثه بالمعنى، ولكن كل ذلك لا يمنع من العمل برواياته، فإن الخلل في ألفاظ حديثه منشأه النقل بالمعنى وقد ثبت جوازه، والغالب عدم تغيير المعنى حتى لو وقع فيه خلل، فلا يخرج حديثه عن دائرة الحجّية نظراً لوثاقته في النقل، وإلّا لو قلَّ ضبطه عن المتعارف لما كان ثقة الموارد في النقل، نعم قد يسلب الوثوق برواياته في حالات التعارض مع روايات غيره بحسب اختلاف الموارد (حسين فؤاد، ص٢٥٧، بلا).

٢- **اعتماد المراسيل ورواية الراوي عن الضعفاء**: في كثير من الأحيان يكون الراوي ثقة صادق اللهجة في نفسه فيوثق لذلك، بينما قد يوصف بالضعف في كلمات الرجال، ولا يكون مقصودهم ضعف الرجل في نفسه من ناحية الصدق والكذب وإنما يكون مقصودهم من ذلك كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل واعتماد المراسيل.

٣- **رواية الأحاديث الشاذة والمنكرة**: في بعض الأحيان يقوم الرجالي بتضعيف الراوي لكونه يروي أحاديث منكرة غريبة لا يستسيغها الناقد الرجالي بحسب رأيه فيتهمه بالكذب والوضع لهذه الأحاديث.

الثالث: الأسباب المتعلقة بظهور الكلام: يقع التعارض في بعض الأحيان نتيجة عدم فهم مراد المتكلم، بخاصة إذا كان عالي البلاغة فيفهم كلامه على خلاف مراده الجدي، وهذا يرجع إلى أسباب، منها:

١- **التقية**: تعتبر التقيّة من أسباب التعارض وبخاصة في المباحث الروائية الصادرة عن المعصوم(ع) أعاظم من خواص الأئمة كزرارة بن أعين، ومحمّد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وصفوان بن يحيى، والمفضل بن عمر، فقد يصدر الذم للراوي على وجه التقية؛ لسبب من الأسباب كالخوف على نفس الراوي، أو لغاية ومصلحة في حاجة ما.

٢- **التورية**: في بعض الأحيان يقوم المتكلم بإخفاء ومواراة المراد الجدي المطابق للواقع وستره عن المخاطب بإظهار غيره، فيُخيل للمتلقي أنه أراد ظاهر كلامه والحال أنه أراد المعنى الأبعد ظهوراً من اللفظ.

٣- **إيهام الاصطلاح**: إن إيهام الاصطلاحات الخاصة بالمدح والذم لها أثرها الواضح للعيان في موضوع التعارض؛ إذ قد يرد من الناقد الرجالي لفظاً موهما للذم وبالتحري والتأمل يظهر للمتتبع بأن مراد الناقد الرجالي هو المدح، وعليه يجب على الباحث الرجالي تتبع موارد الألفاظ في عبائر علماء الرجال وبالخصوص المتقدّمين منهم ليتمكن من الوقوف على مرادهم من الألفاظ (حيدر حب الله، ١/ ٢٥٣، بلا).

رابعاً: طرق العلماء في علاج التعارض بين الأدلة: لدى العلماء عدة طرق لمعالجة التعارض نوردها بإيجاز،

وكما يأتي: (البهسودي، ٣/ ٣٩٩، ١٤١٧هـ).

الطريق الاول: عندما الدليلين المتعارضين قطعيّ الصدور: كما إذا وقع التعارض بين ظاهر آيتين، أو بين ظاهر آية وظاهر خبر متواتر، أو محفوف بالقرينة القطعية، فلابد من رفع اليد عن الظهورين وفرض الدليلين كالعدم في الرجوع الى دليل آخر أو اصل عملي، لعدم شمول دليل الحجية للمتعارضين. (البهسودي، ٣/ ٣٩٩، ١٤١٧هـ).

الطريق الثاني: أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا: كما إذا وقع التعارض بين ظاهر آية والخبر الواحد المظنون صدوره، أو وقع التعارض بين خبر متواتر والخبر المظنون صدوره، فلابد من الاخذ بظاهر الآية أو ظاهر الخبر المقطوع صدوره، وطرح خبر الواحد بمقتضى الاخبار الكثير الدالة على طرح الخبر المخالف للكتاب أو السنة. (البهسودي، ٣/ ٣٩٩، ١٤١٧هـ)

الطريق الثالث: يكون كلاهما ظني الصدور: هذا هو الذي انعقد له بحث التعادل، والترجيح، ومقتضى القاعدة في مثل ذلك وان كان هو التساقط، الا أنه وردت نصوص كثيرة دالة على الاخذ بأحدهما تعيينا أو تخييرا. (البهسودي، ١/ ٤٠٠، ١٤١٧هـ)

الطريق الرابع: التعارض قطي السند وظني السند، إذ قد يقال بوجود ما يدل على الغاء حجية الدليل الظني السند في هذه الحالة على نحو نرفع اليد بذلك عما قد يكون هو مقتضى القاعدة من تعارض دليل التعبد بالسند في احدهما مع دليل التعبد بالظهور في الآخر وتساقطهما ونسمي روايات هذا القسم بروايات العرض على الكتاب لأنها تقتضي عرض الاخبار على الكتاب. (الصدر، ٢٤٥، ١٩٩٨م).

الطريق الخامس: التعارض بين الدليلين الظنيين سندا إذ قد يقال بوجود ما يدل على عدم التساقط وثبوت الحجية لاحد المتعارضين تعيينا او تخييرا على نحو نرفع اليد به عما تقتضيه القاعدة من التساقط ونسمي روايات هذا القسم بروايات العلاج. وسنتكلم عن هذين القسمين تباعا. (الصدر، ٢٤٥، ١٩٩٨م).

خامساً: طرق علاج التعارض في أخبار الرواة:

الطريق الأول: الشهرة بين الرواة: فقد روى «زرارة بن أعين قال: سألت الباقر عليه السلام فقلت: جعلت فداك يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ فقال عليه السلام: (يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر)، فقلت: يا سيدي، إنهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم، فقال عليه السلام: (خذ بقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك)، فقلت: إنهما معا عدلان مرضيان موثقان، فقال: (انظر ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم)، قلت: ربما كانا موافقين لهم أو مخالفين فكيف أصنع؟ فقال: (إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك واترك ما خالف الاحتياط). فقلت: إنهما معا موافقان للاحتياط أو مخالفان له فكيف أصنع؟ فقال عليه السلام: (إذن فتخير أحدهما فتأخذ به وتدع الآخر). (المجلسي، ٢/ ٣٤٥.، ١٩٨٣م)، فنرى أن الامام الباقر عليه السلام وضع عدة علاج في هذه الرواية هي: (١– الشهرة بين الاصحاب، ٢– قول الأعدل والاوثق، ٣–مخالفة مذهب العامة، ٤– الحائطة للدين، التخيير).

الطريق الثاني: موافقة القرآن الكريم والسنة الشريفة: فقد روي «عن سدير قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله ((عليهما السلام)): (لا تصدق علينا إلا بما يوافق كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه واله) (المجلسي، ٩٦/ ٢٦٢، ١٩٨٣م).

الطريق الثالث: الترجيح وفق صفاة الراوي: كما ورد في الطريق الاول في رواية زرارة عن الامام الباقر((عليه السلام))، بقوله (عليه السلام): (خذ بقول أعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك)، فرجح هنا بصفاة الراوي الأعدل، والأوثق.

المبحث الرابع: أثر التوثيقات في الترجيح بين الاخبار المتعارضة:

التطبيق الاول: موافقة، أو معارضة الكتاب والسنة: «ورد بلسان الاستنكار والتحاشي عن صدور ما يخالف الكتاب من المعصومين، من قبيل رواية ايوب بن راشد عن ابي عبدالله ((عليه السلام)) قال: (ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف) (الحر العاملي، ١٨/ ١٢، ١٤١٤هـ)، فان التعبير بزخرف يدل على نفي الصدور مع الاستنكار والتحاشي وهذه الروايات تدل على سقوط كل خبر مخالف للكتاب عن الحجية وبهذا تقيد دليل حجية السند على تقدير ثبوت الاطلاق فيه.» (الصدر، ٢٤٥، ١٩٩٨م)

التطبيق الثاني: يكون موافقا مع الكتاب وعليه شاهد: كرواية ابن ابي يعفور قال: سألت ابا عبدالله ((عليه السلام)) عن اختلاف الحديث برواية من نثق به ومنهم من لا نثق به قال: (إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله او من قول رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلا فالذي جاء به اولى به) (الحر العاملي، ١٨/ ١١، ١٤١٤هـ)، «وهذه الرواية ونظائرها تساوق في الحقيقة الغاء حجية خبر الواحد لأنها تنهى عن العمل به في حالة عدم تطابقه مع القرآن الكريم.» (الصدر، ٢٤٥، ١٩٩٨م).

التطبيق الثالث: الخبر المخالف للكتاب الكريم: كرواية جميل بن دراج عن ابي عبدالله ((عليه السلام)) انه قال: (الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه) (الحر العاملي، ١٨/ ٣٥، ١٤١٤هـ)، وهذا مخصص لدليل حجية الخبر لا ملغية للحجية رأسا ونتيجة ذلك عدم شمول الحجية لخبر المعارض للكتاب الكريم وبعد اخذ الكتاب بوصفه مصداقا لمطلق الدليل القطعي على ضوء مناسبات الحكم والموضوع يثبت ان كل دليل ظني يخالف دليلا قطعي السند يسقط عن الحجية والمخالفة هنا حيث لم ترد في سياق الاستنكار بل في سياق الوقوف عند الشبهة فلا تختص بالمخالفة التي تقتضي طرح الدليل القرآني رأسا كما في المجموعة الاولى بل تشمل كل حالات التعارض المستقر بما في ذلك التباين والعموم من وجه. (الصدر، ص٢٤٧، ١٩٨٦م)

التطبيق الرابع: البحث عن سند رواية (ظلم يغفره الله، وظلم لا يغفره الله)، فقد أشكل عليه بالرجلين المفضل بن صالح عن سعد بن طريف عن الإمام الباقر عليه السلام والرواية هي: (الظلم ثلاثة: ظلم يغفره الله، وظلم لا يغفره الله، وظلم لا يدعه، فأما الظلم الذي لا يغفره الله عز وجل فالشرك بالله، وأما الظلم الذي يغفره الله عز وجل فظلم الرجل نفسه فيما بينه وبين عز وجل، وأما الظلم الذي لا يدعه الله عز وجل فالمداينة بين العباد) (الكشي، ص٨٣، ١٣٤٨هـ)، فسعد ابن طريف قد وثقه الطوسي، فقال: هو من أصحاب الإمام السجاد والباقر والصادق عليهم السلام، فقال عنه بـ(صحيح الحديث) (الكشي، ص٨٣، ١٣٤٨هـ)، وضعفه النجاشي، فقال عنه: بـ(يُعرف وينكر) (النجاشي، ص١٢٦، ١٤١٦هـ)، ان النجاشي بنفسه متوقف فيه إذ رأى التعارض فلم يبد رأياً بل نقل انه يعرف وينكر، وعليه فلا يقوم مقابل توثيق الطوسي له وتصحيحه لحديثه.

الخاتمة: أن من أهم ثمرات ونتائج البحث هي:

١- أن التوثيقات تقسم عادة الى خاصة، وعامة، الخاصة بتوثيق راوٍ بعينه، والعامة تعني توثيق مجموعة من الرواة كأصحاب الائمة((عليهم السلام)).

٢- وجود أسباب لوجود التعارض منها ما هو متعلق بالمنهج النقدي من حيث التشدّد والتساهل، ومنها ما يتعلّق بالراوي نفسه الذي تحمل الرواية، ومنها ما يتعلق بظهور الكلام، ولكل له علاجه عند الرجال.

٣- يعتمد الرجال في رفع التعارض في الاخبار بناء على معرفة احوال الرواة، وما صدر بحقهم من جرح وتعديل، مع الاخذ بنظر الاعتبار مطابقة ما رواه للكتاب، او مخالفته العامة، او من باب التقية، او

التورية، وغير ذلك.

**الهوامش:**

١. صمدي، . (٢٠١٩م). نظرية العلة. بانكوك: تيلند.
٢. ٧٥٠, الانصاري، مرتضى، ٢/٧٥٠. (١٤١٤هـ). الوسائل (المجلد ١). بلا.
٣. احمد فتح الله، ص١٠٦. (١٩٩٥م). معجم الفاظ الفقه الجعفري (المجلد ١). الدمام، السعودية: مطبعة الدمام.
٤. الافريقي، ابن منظور، ١٠/ ٣٧١. (١٤١١هـ). لسان العرب (المجلد ٣). بيروت: دار صادر.
٥. البهسودي، ١/ ٤٠٠. (١٤١٧هـ).
٦. البهسودي، ١/ ٤٠٠. (١٤١٧هـ).
٧. البهسودي، ٣/ ٣٩٩. (١٤١٧هـ). مصباح الاصول، تقرير بحث الخوئي (المجلد ٥).
٨. الحر العامل، ٢٧/ ٣١٠. (١٤١٤هـ). وسائل الشيعة (المجلد ٢). قم، ايران: مؤسسة ال البيت ع.
٩. الحر العاملي، ١٨/ ١١. (١٤١٤هـ).
١٠. الحر العاملي، ١٨/ ١٢. (١٤١٤هـ). وسائل الشيعة.
١١. الحر العاملي، ١٨/ ٣٥. (١٤١٤هـ).
١٢. الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥. (١٤١٦هـ). منتقى الاصول (المجلد ٢). النجف، العراق: مطبعة الامير.
١٣. الحكيم، عبد الصاحب، ٧/ ٣٨٥. (١٤١٦هـ). منتقى الاصول (المجلد ٢). النجف، العراق: مطبعة الامير.
١٤. الخوئي، ١/ ٤٦– ٤٧. (١٩٩٢م). معجم رجال الحديث (المجلد ٥). نجف، العراق: بلا.
١٥. الروجردي، حسين، ١/ ٣٢٧. (١٣٧٥هـ). نهاية الاصول. بلا.
١٦. السبحاني، ٢/ ١٦. (٢٠١٩م). دروس موجزة في علم الرجال والدراية. (المجلد بلا). بيروت، لبنان: مؤسسة التاريخ.
١٧. السبحاني، ٣/ ٢–٤. (٢٠١٩م). دروس موجزة في علم الاصول والدراية.
١٨. السبحاني، ٣/ ٥. (٢٠١٩م).
١٩. السبحاني، ٣/ ٦. (٢٠١٩م).
٢٠. السبحاني، ص١٥٩. (١٤١٤هـ). كليات الرجال (المجلد ٣).
٢١. الصدر، ٢٤٥. (١٩٩٨م). دروس في علم الاصول.
٢٢. الصدر، ص٢٤٧. (١٩٨٦م).
٢٣. الطوسي، ص٢٤٠– ٢٤٦. (١٤١١هـ). الغيبة (المجلد بلا). قم، ايران.
٢٤. الفراهيدي، ١/ ١٨٢. (بلا). العين. مكتبة الهلال.
٢٥. الكشي، ص٤٩٦. (١٣٤٨هـ). رجال الكشي (المجلد بلا). مشهد، ايران: جامعة مشهد.
٢٦. الكشي، ص٨٣. (١٣٤٨هـ). رجال الشيخ الطوسي. مشهد، ايران: جامعة مشهد.
٢٧. الكليني، ١/ ٥٢١. (١٣٦٣هـ). الكافي (المجلد ٥). بلا.
٢٨. المجلس، ٢/ ٣٤٥. (١٩٨٣م). البحار (المجلد ٢).
٢٩. المجلس، ٩٦/ ٢٦٢. (١٩٨٣م). البحار.
٣٠. المصطفوي، ص٤٥. (١٤١٧هـ). مائة قاعدة فقهية (المجلد ٣).
٣١. الموسوي، ثائر، وآخر، ص٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦. ( نيسان, ٢٠٢٢م). اسباب التعارض بأقوال علماء الرجال. الباحث، صفحة ٣٠.
٣٢. النجاشي، ص١٢٦. (١٤١٦هـ).
٣٣. حسن، الصدر، . (بلا). نهاية الدراية. (ماجد الغراوي، المحرر)
٣٤. حسين فؤاد، ص٢٥٧. (بلا). التعارض بين الجرح والتعديل.
٣٥. حيدر حب الله، ١/ ٢٥٣. (بلا). منطق النقد السندي. بيروت، لبنان.
٣٦. سعدي ابو جيب، ص٣٤٧. (١٩٨٨م). القاموس الفقهي (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار الفكر.
٣٧. سورة ال عمران (١٥٤). (بلا تاريخ).
٣٨. سورة الاحزاب(١٢). (بلا تاريخ).
٣٩. سورة التوبة (١٠٠). (بلا تاريخ).
٤٠. سورة التوبة (١٠١). (بلا تاريخ).

٤١. سورة التوبة (٤٧). (بلا تاريخ).
٤٢. سورة الحشر (٨). (بلا تاريخ).
٤٣. سورة الفتح (٢٩). (بلا تاريخ).
٤٤. سورة المنافقون (١). (بلا تاريخ).
٤٥. سورةالفتح (١٨. (بلا تاريخ).
٤٦. صمدي، ص٣٢. (٢٠١٩م). نظرية العلة. بانكوك: تايلند.
٤٧. قلعجي، ص١٢٤. (١٩٨٨م).
٤٨. قلعجي، ص١٢٨. (١٩٨٨م). معجم لغة الفقهاء، (المجلد ٢). بيروت، لبنان: دار النفائس.
٤٩. محمد خلف سلامة، ٢/ ٣٧٢. (٢٠٠٧م). لسان المحدثين. موصل: بلا.

**المصادر:**

القرآن الكريم:

١. الانصاري، مرتضى(ت: ١٢٨١هـ): الوسائل الى غوامض المسائل، ط:١، ١٤١٤هـ.
٢. أحمد فتح الله: معجم الفاظ الفقه الجعفري، ط: ١، مطابع المدخول، الدمام ١٩٩٥م.
٣. الافريقي، ابن منظور(ت: ٧١١هـ): لسان العرب، ط: ٣، دار صادر ، بيروت– لبنان، ١٤١٤هـ.
٤. البروجردي، حسين(ت: ١٣٧٥هـ):: نهاية الاصول، ١٣٧٥هـ.
٥. البهسودي: مصباح الاصول، تقرير بحث الخوئي، ط: ٥، ١٤١٧هـ.
٦. الحر العاملي (ت: ١٤٠١هـ): وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت (ع)، ط: ٢، ١٤١٤هـ.
٧. حسين فؤاد: التعارض بين الجرح والتعديل، قسم علم الرجال والدراية، ب: ت.
٨. الحكيم، عبد الصاحب: منتقى الاصول، مطبعة الامير، ط: ٢، ١٤١٦هـ.
٩. حيدر حب الله: منطق النقد السندي، طبعة بيروت، بلا تاريخ.
١٠. الخراساني، الآخوند(ت: ١٣٢٨هـ): كفاية الاصول، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
١١. الخوئي(ت؛ ١٤١٣هـ): معجم رجال الحديث، ط: ٥، ١٩٩٢م.
١٢. الطوسي(ت: ٤٦٠هـ): رجال الشيخ الطوسي.
١٣. السبحاني: دروس موجزة في علم الرجال والدراية، بقلم: عمار الساعدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، ٢٠١٩م.
١٤. السبحاني،: كليات في علم الرجال، ط: ٣، ١٤١٤هـ.
١٥. سعدي ابو جيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، ط: ٢، دار الفكر، بيروت– لبنان، ١٩٨٨م.
١٦. الصدر، حسن: نهاية الدراية(ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: ماجد الغرباوي.
١٧. الصدر، محمد باقر(ت: ١٤٠٠هـ): دروس في علم الاصول، ط: ٢، ١٩٨٦م.
١٨. صمدي، المعتز بالله رضا احمد: نظرية العلة عند المحدثين.
١٩. الطوسي(ت: ٤٦٠هـ): الغيبة، قم – ايران، ١٤١١هـ.
٢٠. الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ): العين، تحقيق: محمد مهدي المخزومي، مكتبة الهلال.
٢١. قلعجي، محمد: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط: ٢، ١٩٨٨م.
٢٢. الكشي: رجال الكشي، مؤسسة النشر: جامعة مشهد– ايران، ١٣٤٨هـ.
٢٣. الكليني، محمد بن يعقوب(ت؛ ٣٢٩هـ): الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، ط: ٥، ١٣٦٣هـ ش.
٢٤. المجلسي، محمد باقر(ت: ١١١١هـ): البحار، ط: ٢، ١٩٨٣م.
٢٥. محمد خلف سلامة: لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين)، الموصل، ٢٠٠٧م.
٢٦. المصطفوي، محمد كاظم: مائة قاعدة فقهية، ط: ٣، ١٤١٧هـ.
٢٧. الموسوي، ثائر عبد الزهرة، وآخرون: أسباب التعارض بأقوال علماء الرجال الامامية في الراوي، مقال في مجلة الباحث، العدد/ الثاني، نيسان/ ٢٠٢٢م،
٢٨. النجاشي، احمد بن علي (ت: ٤٥٠هـ): رجال النجاشي، ط: ٥، ١٤١٦هـ.

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد ( ١٧ ) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

# Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

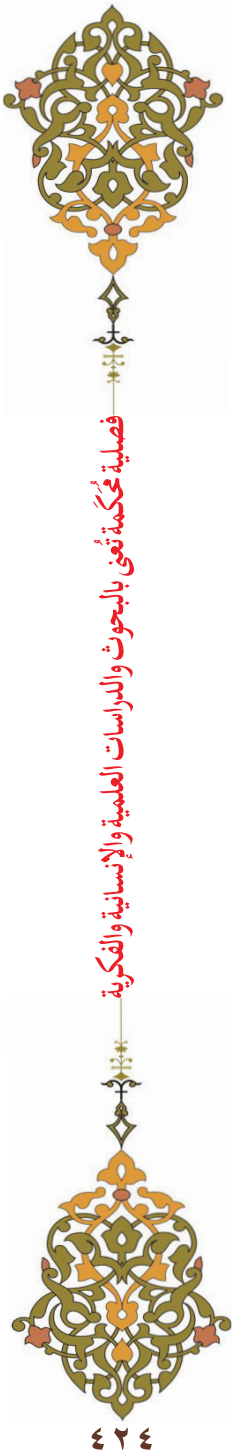

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد ( ١٧ ) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

**general supervisor**

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

**editor**

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

**managing editor**

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

**Editorial staff**

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon